الجريمة والخوف منها

نورمان ديفيدسون

الفصل 32 من كتاب

الجغرافيا التطبيقية : المبادئ والممارسة

أ. م. مانيون

ترجمة بتصرف

أ.د. مضر خليل عمر

في العقدين الماضيين ، أصبحت الجريمة من أكثر سمات جودة الحياة انتشارًا . يتنافس "القانون والنظام" مع الصحة والاقتصاد كونهما الشاغل الأبرز للمواطنين البريطانيين ، ولا تختلف الصورة جذريًا في معظم المجتمعات الغربية . ويتجلى تأثير هذا الشاغل في أن العديد من قوات الشرطة البريطانية ترى الآن أن توفير جودة الحياة أهم من القبض على المجرمين أو الحفاظ على النظام العام، أو أكثر أهمية . في الوقت نفسه ، شهدت السياسة العامة المتعلقة بالقانون والنظام تحولات كبيرة ، من الكشف إلى الوقاية ، ومن الجاني إلى الضحية ، ومن السجن إلى الأحكام المجتمعية ، والتي تعكس الرأي العام وتؤثر عليه . في هذا الفصل ، سأستكشف معنى هذه التحولات من منظور جغرافي ، وسأوضح **الدور المتزايد للمهارات الجغرافية في تحليل المشكلة والبحث عن حلول.**

تنطلق هذه المراجعة من بعض الملاحظات حول أنماط الجريمة المعاصرة ، التي لها صدى في المفاهيم الكلاسيكية للتركيز المكاني . **أسباب الجريمة معقدة ، ولا تكفي نظرية واحدة لتفسير التنوع الواسع للجرائم التي يحظرها القانون** . بالإضافة إلى ذلك ، قد تكون هناك تعريفات متضاربة للأحداث من قبل الضحايا والشرطة والمدعين العامين ، مما يخلط بين الوصفات البسيطة . تُوفر نظريتان حاليتان في علم الإجرام محورًا للفهم . إحداهما هي **نظرية الاختيار العقلاني** ، التي تُشير إلى أن سلوك الجاني يُمكن فهمه على أفضل وجه من حيث الخيارات المُتخذة بشأن التكاليف والفوائد بناءً على المعلومات المُتاحة وقت وقوع الحدث . وبالتالي ، يُنظر إلى الجناة على أنهم صانعو قرار، ويمكن تطبيق ذلك أيضًا على الضحايا وغيرهم من المتورطين في الحدث ، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر .

تُوفر **نظرية الأنشطة الروتينية** إطارًا للتحليل . فهي تقترح ثلاثة عناصر أساسية لحدوث جريمة : هدف مناسب؛ مجرم مُتحمس؛ وغياب أوصياء أكفاء (يحمون الضحية) أو مُعالج حميم (يُثبط الجاني) . لهذا "**المثلث الإجرامي**" – الضحية ، الجاني، والوضع - آثار على منع الجريمة ، والتي سيتم استعراضها لاحقًا. كما أن له روابط قوية مع ملاحظات التوزيع الجغرافي غير المتكافئ للعناصر الثلاثة . ويتضح ذلك في الشكل 32.1. وقد أظهرت الدراسات الحديثة حول معدل وقوع الجريمة مدى عدم كون الإيذاء حدثًا عشوائيًا . وتُظهر بيانات المسح البريطاني للجريمة أن 4% فقط من الضحايا يعانون من 44% من الجرائم . يتركز الضحايا في المناطق ذات معدلات الجريمة المرتفعة - مثل أحياء المدن الداخلية والمناطق الأكثر فقرًا - والتي تم التعرف عليها في الدراسات الجغرافية لسنوات عديدة .

كما يوجد تركيز للمجرمين . فقد أشارت إدارة البحوث والإحصاء في وزارة الداخلية إلى أن 3% من المجرمين يرتكبون 30% من الجرائم . وقامت لجنة التدقيق (1996) بتحسين دراسة أجرتها وزارة الداخلية لتشير إلى أن 5% من الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 14 و17 عامًا يرتكبون 68% من جرائم

تلك الفئة العمرية . ومرة أخرى ، هناك تقليد عريق في تحديد الجرائم المستمرة بمناطق معينة - المناطق الإجرامية (موريس 1957).

الشكل 32.1 تركيز الجريمة وارتباطها بالمكان.

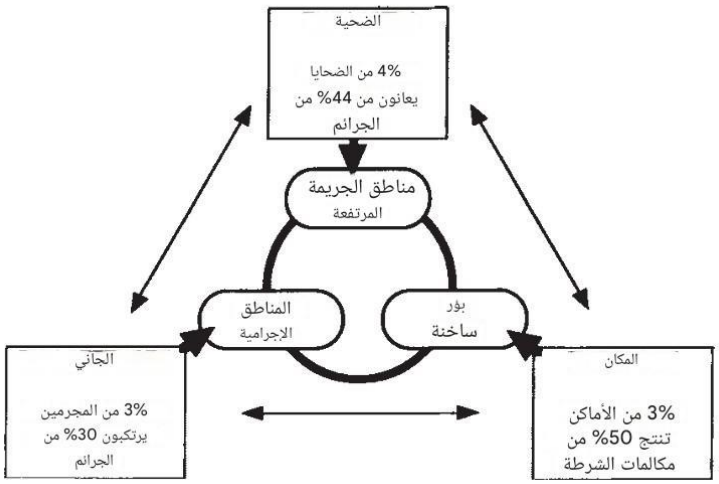

العنصر الثالث في المثلث هو مكان ارتكاب الجريمة . ويشير شيرمان (1995) ، في دراسة أجريت في مينيابوليس ، إلى أن 3% من الأماكن تُنتج 50% من المكالمات على مدار الساعة . تمثل هذه التجمعات بؤرًا ساخنة للجريمة مثل الحانات والنوادي ومرافق النقل والمستشفيات ، وحتى الأسر المضطربة . ومن الواضح أن الطبيعة التسلسلية للجريمة - سواء كانت تتعلق بالضحايا أو المجرمين أو الموقع - عامل في توزيعها الجغرافي غير المتكافئ ، حيث تعمل جنبًا إلى جنب مع عدم المساواة في البيئات الاقتصادية والاجتماعية والمادية.

فهم معدلات الجريمة

لفهم العمليات التي تدعم أنماط الجريمة ، والتي تؤثر في تعريف الجريمة نفسها ، من الضروري النظر إلى الحدث الإجرامي كموضوع للاختيارات ، أي كقرارات عقلانية يتخذها مجموعة متنوعة من الأشخاص في أوقات مختلفة . هناك ستة مجالات أساسية لاتخاذ القرار:

- قرار الجاني بارتكاب الجريمة؛
- قرار الضحية بارتكاب جريمة؛
- قرار الضحية بفعل شيء حيال الجريمة - عادةً الإبلاغ عنها للشرطة؛
- قرار الشرطة بتسجيل الجريمة؛
- قرار الشرطة أو هيئة الادعاء الملكية بمقاضاة الجاني (بما في ذلك تحذيرات الشرطة)؛
- قرار المحكمة بشأن الإدانة والعقوبة (في النظام القانوني الإنجليزي، تُتخذ قرارات الإدانة والعقوبة بشكل منفصل في الجرائم الأكثر خطورة من قبل هيئة المحلفين والقاضي، على التوالي).

قدم مسح الجريمة البريطاني أمثلة على الأهمية النسبية لهذه القرارات (الشكل 32.2) . تتعلق الإحصاءات الرسمية - البيانات المنشورة المستخدمة في التقارير الإعلامية لاتجاهات الجريمة - بالجزء الضئيل من عدد الحوادث التي يعدها الضحايا جرائم . أما الجزء الأكبر، حوالي 70%، فيشكل "الرقم المظلم" للجرائم - وهي الحوادث التي لا تُبلغ عنها الشرطة أو تُسجلها . كما تُظهر بيانات عام 1991 أن 7% من الجرائم يتم حلها، وأن 3% فقط منها تؤدي إلى توجيه اتهام أو تحذير للجاني ، وحوالي 0.3% إلى الحكم عليه بالحبس الفوري .

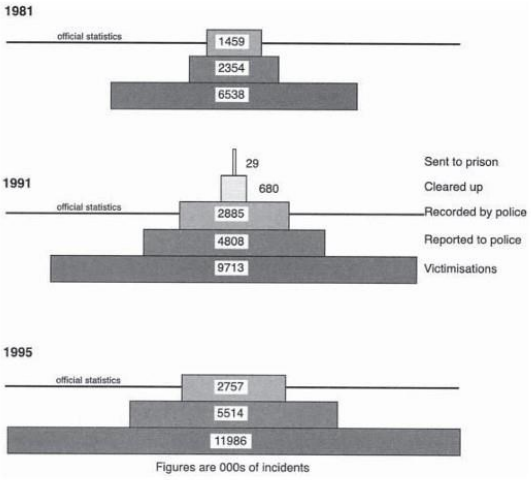

Figure 32.2 Icebergs of crime: trends in crime in England and Wales.

Sources: Mayhew et al. 1993; Mirrlees-Black *et al.* 1996; Hough and Tilley 1998.

تكشف جبال الجليد في الجريمة عن مدى ضعف الجريمة مع معالجة القضية . يوضح الشكل 32.3 مدى تعقيد العلاقة بين الإحصاءات الرسمية ومستويات الضحايا الأساسية للفترة من 1981 إلى 1995. خلال هذه الفترة ، ارتفع معدل الضحايا باستمرار، بينما ارتفعت نسبة الحوادث المُبلغ عنها خلال الثمانينيات وانخفضت مرة أخرى في التسعينيات . وقد ازداد الانخفاض في نسبة الحوادث المسجلة بشكل حاد في التسعينيات . وهكذا ، انخفض "الرقم المظلم" للجريمة في الثمانينيات (بسبب زيادة الإبلاغ) وارتفع مرة أخرى في التسعينيات (انخفاض الإبلاغ وقلة التسجيل).

الشكل 31.3 خريطة موقع برونكس، مدينة نيويورك.

المناطق الإجرامية	مناطق الجريمة المرتفعة	النقاط الساخنة	
حماية الشهود، قيود الإيجار	استهداف قائم على الاستخبارات، عدم التسامح مطلقًا، دوريات أمنية	دوريات مرئية، كاميرات مراقبة	1. إنفاذ القانون
التجديد البيئي	مراقبة الأحياء، مراقبة الشرنقة، مكافحة التخريب، التصميم البيئي	تقوية الأهداف، كاميرات مراقبة، تصميم أفضل	2. الوقاية الظرفية
مخططات التحويل، التجديد عمل الشباب، الاجتماعي	العمل المجتمعي	مراقبة الحانات	3. الوقاية المجتمعية/الاجتماعية/التنموية
الإرشاد، علاج المخدرات	العدالة التصالحية المجتمعية	حظر التجول	4. إعادة التأهيل

جغرافيات الجريمة

كما يُعترف بالجريمة كجريمة متعددة الأسباب ، فإن المساهمات الجغرافية في تفسير وقوع الجريمة يجب أن توضح بوضوح مشروطية الفهم التي يمكن تحقيقها . أولاً، ستكون التفسيرات بالضرورة خاصة بالجريمة : فما قد يُستنتج بشأن السطو سيختلف اختلافًا كبيرًا عن سرقة المتاجر، وكذلك عن الجرائم الجنسية . ثانيًا، يمكن القول إن النطاق المكاني لأي تحليل سينعكس في بروز عوامل مختلفة . فالعوامل التي تُميز البلدان في معدل حدوث السطو (القوانين والثقافات) لن تكون هي نفسها العوامل التي تُميز الأحياء أو المنازل في الشارع (العوامل المؤثرة على التركيزات المحلية للسطو المنزلي مُوضحة في الملحق 32.1). في المراجعة التالية ، سيتم التركيز على الفئات الرئيسية للجريمة وعلى المقاييس المتوسطة والصغيرة للتحليل . هذا التركيز لن يُنصف جرائم الأقليات ، والتي لا ينبغي عدها ذات أهمية جغرافية أقل. المصدر: ميرليس-بلاك وآخرون، 1996.

لهذا المنظور للجريمة أقوى السوابق التاريخية . يمكن إرجاع التركيز على المنطقة إلى بدايات علم الإجرام الحديث في القرن التاسع عشر . علق جيري (1833) على تباينات المنطقة في فرنسا الحضرية ، ولاحقًا وصف مايهيو (1864) بالتفصيل ظروف "مستعمرات الجريمة" (الأحياء ذات مستويات عالية من النشاط الإجرامي) في لندن الفيكتورية . لكن التطور الحقيقي للمنظور المكاني للجريمة جاء من مدرسة شيكاغو لعلم البيئة . قام شو وماكاي (1942) برسم خريطة دقيقة لموقع جنوح الأحداث في شيكاغو ، واقترحا نظرية التفكك الاجتماعي لتفسير نمط مناطق الجنوح التي نشأت . ولاحظا أن الجنوح يتراجع مع البعد عن مركز شيكاغو ، وأن اتسمت المناطق الداخلية للمدن ذات أعلى معدلات الجنوح بالتدهور المادي والتقادم ، وارتفاع معدلات الهجرة الداخلية والزوال، والتفكك الأسري . وُجد أن مناطق الجنوح ما تزال قائمة بمرور الوقت على الرغم من سرعة دوران السكان . ويُعدّ التركيز على الحي إرث شو وماكاي الأبرز، إلى جانب منهجية بحثية متجذرة بعناية في المجتمعات التي دُرست .

كان تركيز الجرائم في مناطق معينة محوريًا في تطوير تيرينس موريس (1957) لمفهوم المناطق الإجرامية ، استنادًا إلى دراسة أجريت في كرويدون . وقد وجد أن نمط الجنوح يختلف إلى حد ما عن نموذج شيكاغو ، مع تركيز أكبر على مجمعات الإسكان التابعة للمجلس ، والتي تقع بعيدًا عن مركز المدينة . في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي ، تراجع التركيز على مناطق الجناة إلى حد ما ، ويرجع ذلك جزئيًا إلى استجابة للمنهجيات الإحصائية الجديدة القائمة على موقع الجريمة ، وجزئيًا مع عودة الاهتمام بالضحية . ومع ذلك ، استمرت دراستان متناقضتان في إطار التراث البيئي . دراسة جيل (1977) لحادث سرقة صغير متكرر تنشأ من مزيج من :

1) عودة الجناة لأنهم على دراية بكيفية الدخول ، أو لم يُكملوا المهمة في المرة الأولى ، أو يعتقدون أن التأمين سيحل محل البضائع ، وما إلى ذلك؛ و
2) " تمييز" المنزل كهدف جذاب بسبب الثراء والموقع وسهولة الوصول إليه وقلة الإشغال ، وما إلى ذلك. المصادر: ديفيدسون 1984؛ بينيت 1989 .

اتبعت دراسة هوف وتيلي (1998) في منطقة ليفربول التقليد الإثنوغرافي ، لكنها قدمت رؤى جديدة قيّمة حول العلاقة بين الشباب والجريمة والأحياء السكنية . أما دراسة الجريمة الحضرية في شيفيلد ، فقد كانت على نطاق مختلف تمامًا . فقد غطت المدينة بأكملها ، وجمعت بين تحليلات إحصائية جديدة ومقابلات وأبحاث حول عمليات تحديد الجريمة وتصنيفها . بدأت الدراسة بأبحاث بالدوين وبوتومز (1976) حول أنماط الجريمة والمجرمين ، واستمرت بدراسة موبي (1979) حول عمل الشرطة ، وظلت نشطة في سلسلة من الأوراق

البحثية التي تناولت دور أسواق الإسكان في الجريمة ، واستمرار المناطق الإجرامية من خلال مفهوم مسارات الجريمة المجتمعية . حددت دراسات شيفيلد تمييزًا واضحًا بين أماكن إقامة المجرمين (محور أبحاث المناطق الإجرامية) والمناطق الإجرامية (أساس المناطق ذات معدلات الجريمة المرتفعة) . على الرغم من إمكانية تداخل مناطق الجريمة والمجرمين ، على سبيل المثال في بعض المناطق الداخلية للمدن ومجمعات الإسكان التابعة للمجالس ، إلا أنه لم يكن هناك توافق ضروري .

في سبعينيات القرن الماضي ، بدأت أفكار جديدة في الظهور تربط بين الجريمة وموقع الجاني . ركز أحد هذه الأفكار على **مفهوم رحلة الجريمة ، الذي يُظهر آثار تناقص المسافة القوية التي تربط بين مكان إقامة الجاني ومكان الجريمة** ، ولكن بول وباتريشيا برانتينغهام طوّرا إطارًا أكثر جدوى في عملهما على هندسة الجريمة (برانتينغهام وبرانتينغهام 1981) . يشير هذا إلى أن الجريمة ستتركز حيث يتداخل إدراك الجاني للفرصة (مساحة الوعي) مع الفرص الفعلية في البيئة . تتجه تصورات الجاني نحو المناطق التي يمارسون فيها معظم أنشطتهم المشروعة الاعتيادية - المنزل والمدرسة والعمل والترفيه .

في العقد الماضي ، أُعيد تأكيد ثنائية الجريمة والجاني ، على الرغم من أن الميل كان أقل نحو الفهم النظري لسلوك الجاني وأكثر نحو فائدته العملية في منع الجريمة والعمل الشرطي . بدأت التطورات في مجال تحديد أنماط الجاني ، التي تهدف صراحةً إلى إدارة المخاطر، بدلاً من إعادة التأهيل البحت ، تُظهر إمكاناتها . لا يقتصر الأمر على علم النفس فحسب ، بل يشمل جميع جوانب إمكانية التنبؤ بالجرائم المتسلسلة . يُعدّ التنميط الجغرافي أحد عناصر أدوات محلل الجريمة ، مدعومًا بتقنيات رسم الخرائط التي توفرها أنظمة المعلومات الجغرافية (GIS) لعرض أنماط الجريمة ، والشركاء المعروفين ، وأساليب العمل ، مقارنةً بالمعلومات الديموغرافية ، أو معلومات استخدام الأراضي ، أو غيرها من المعلومات ذات الصلة بتوزيع الأهداف المحتملة . وبالمثل ، تُستخدم هذه التقنيات لتحديد بؤر الجريمة الساخنة - مجموعات من الجرائم في مواقع محددة (هيرشفيلد وآخرون، 1996؛ شيرمان، 1995) - باستخدام قوة أجهزة الكمبيوتر الحديثة لتوفير تحديثات منتظمة تُبرز الأنماط فور حدوثها وليس بعد وقوعها.

الضحايا

تعدّ الضحايا العنصر الحاسم في العملية الجنائية . من الناحية العددية ، يتخذون الجزء الأكبر من القرارات المتعلقة بالجريمة ، والتي لولاها لما دخلت أي حادثة إلى نظام العدالة الجنائية . إن إدخال مسوحات الضحايا على مدار العشرين عامًا الماضية يعني أننا الآن نعرف المزيد عن الضحايا ، الذين كانوا في السابق منسيين . ويتعلق جزء كبير من هذه المعرفة بخطر الوقوع ضحية ، حيث من المهم إدراك الفروق التي تُلخصها المعادلة البسيطة التالية :

معدل الإصابة = الانتشار × التركيز

أي $\frac{\text{الجرائم، عدد}}{\text{الضحايا}} = \frac{\text{الضحايا،}}{\text{السكان}} \times \frac{\text{الجرائم،}}{\text{السكان، عدد}}$

حيث: معدل الإصابة = خطر تعرض الفرد للوقوع ضحية في فترة زمنية معينة

معدل الإصابة = خطر تعرض الفرد للوقوع ضحية في فترة زمنية معينة

التركيز = معدل تكرار التعرض للوقوع ضحية

لذا ، قد يعني ارتفاع معدل الإيذاء تعرض عدد قليل من الأشخاص للعنف بشكل متكرر (على سبيل المثال ، العنف المنزلي) أو تعرض عدد كبير من الأشخاص للعنف بشكل نادر أكثر من مرة (مثل النشل) . لم يُعترف بدور تكرار الإيذاء بشكل كامل إلا مؤخرًا . وهو ينطبق على جميع فئات الجرائم واسعة النطاق - ففي عام 1995 ، تعرض 19% من ضحايا السطو للعنف مرتين أو أكثر ، و28% من ضحايا جرائم السيارات ، و37% من ضحايا جرائم التماس (الجرح ، والاعتداء ، والسطو ، والسرقة بالخطف) . نعلم أن تكرار الإيذاء منتشر عبر أنواع الجرائم (فكونك ضحية للعنف يزيد من خطر تعرضك للسطو، والعكس صحيح) ، ولكن لا يُعرف حتى الآن سوى القليل عن جغرافية تكرار الإيذاء .

تُظهر المسوحات المختلفة لمسح الجريمة البريطاني ارتباطًا مستمرًا بين تكرار الإيذاء وأنواع معينة من الأحياء السكنية . تميل المخاطر العالية إلى الارتباط بأفقر المناطق السكنية التابعة للمجالس البلدية ، والمناطق الحضرية الداخلية المختلطة ، والمناطق غير العائلية ذات المكانة الاجتماعية المرموقة . على العكس من ذلك ، ترتبط أدنى المخاطر بالمناطق الزراعية ومناطق التقاعد ، والمساكن العائلية الحديثة ذات الدخل المرتفع ، والمناطق الضواحي الثرية . ومع ذلك ، فهذه تعميمات تخضع لتفاوت كبير بين أنواع الضحايا . تتفاعل مخاطر المنطقة مع مخاطر أخرى (الديموغرافيا ، ونمط الحياة ، والمكانة الاجتماعية) لإنتاج أنماط معقدة ، على سبيل المثال يعاني الأغنياء نسبيًا في المناطق الفقيرة نسبيًا أكثر من غيرهم ، وإذا كان لديهم أيضًا نمط حياة يتضمن الخروج وشرب الكحول ، فإن المخاطر تزداد.

يساهم علم الجريمة البيئي أيضًا في جغرافية الإيذاء . قد يكون سلوك الضحية ، وخاصة في الأماكن العامة ، عاملًا أساسيًا في زيادة الضعف ، ربما من خلال التعرض البسيط من خلال المشاركة في أنشطة معينة في أوقات معينة في أماكن معينة ، أو من خلال الإهمال أو عدم اتخاذ الاحتياطات ، أو من خلال الجاذبية من خلال الإشارات البصرية المقدمة . على مستوى آخر، قد تتوسط طبيعة الأماكن في الإيذاء ، إما من خلال الصفات الإدراكية مثل الخصوصية والألفة ، أو من خلال الصفات الوظيفية مثل الإضاءة ، أو الهندسة المعمارية ، أو استخدام الأراضي .

الإبلاغ والتسجيل

يتوسط قرار الضحية بالإبلاغ عن جريمة في المقام الأول خطورة الجريمة . هناك فروق مهمة بين أسباب الإبلاغ عن الجرائم الأقل خطورة (الشعور بالضعف ، وانتهاك الخصوصية ، والرغبة في القيام بشيء ما ، والتأمين) وأسباب عدم الإبلاغ عن الجرائم الخطيرة (الاعتقاد بأنه لا يمكن فعل أي شيء ، والشعور بالعجز، والجهد / التكلفة الزائدين ، ومعرفة الجاني) . من الواضح أن الضحايا لا يتخذون قرار الإبلاغ بمعزل عن الآخرين - فقد تكون توقعات الأسرة والجيران بأهمية المشاعر الشخصية نفسها . تشمل العوامل الجغرافية التي تزيد بشكل كبير من احتمالية الإبلاغ : اقتحام منزل الضحية ، والجرائم المتعلقة بالعمل ، وملكية المنزل ، واستئجاره من المجلس المحلي .

لا يغطي المسح البريطاني للجريمة تفاصيل تسجيلات الشرطة ، ولم يُبذل سوى القليل نسبيًا من العمل لإثبات مدى التباين في ممارسات الشرطة . في الدراسة التي أجراها سباركس وآخرون في لندن (1977) ، تم متابعة الحوادث مباشرةً من لحظة وقوعها ضحيةً إلى سجل الشرطة ، وتفاوتت النسب المسجلة بين المناطق الثلاث المختارة للتحليل (ينظر ديفيدسون 1981: الصفحات 98-100 لإعادة تحليل هذه البيانات). خلص تحليل لمعدل الجريمة الرسمي المرتفع في نوتنغهام شاير إلى أن السبب الرئيسي هو ممارسات تسجيل الشرطة (فارينغتون ودودز 1985).

الكشف والملاحقة القضائية

تُعد وسائل تحديد هوية الجناة وتقديمهم للمحاكم مجالًا آخر أثار فيه البحث اهتمامًا جغرافيًا دون تقديم أدلة حديثة . أظهر مشروع شيفيلد للجريمة الحضرية قبل عقدين من الزمن أن المشتبه بهم يُقدمون بثلاث طرق:

(1) عن طريق تحديد الضحايا مباشرةً لمن ارتكب الجريمة؛

(2) بوسائل غير مباشرة (عادةً ما يعترف الجناة المحتجزون بجرائم أخرى)؛ و

(3) عن طريق الشرطة (إما عن طريق ضبط الجاني متلبسًا أو من خلال عمل الشرطة).

استُخدمت سلطة تقدير الشرطة بشكل شائع في المناطق التي تشهد ارتفاعًا في معدلات الجرائم ، حيث يُحتمل أن تكون المواقف تجاه الشرطة سلبية (ينظر موبي 1979). ومنذ ذلك الحين ، شهدت نسب الكشف انخفاضًا تدريجيًا ، على الرغم من أن التباين بين قوات الشرطة ما يزال كبيرًا. كما ما تزال هناك اختلافات في استخدام تحذيرات الشرطة وفي نسب المجرمين الذين تتم محاكمتهم.

العدالة

بمختلف المعايير، فإن التفاوتات المكانية في العدالة كبيرة . تمنح معظم أنظمة العدالة المُصدرين للحكم سلطات تقديرية كبيرة ، وقد أدى ذلك إلى تباين كبير في أنماط إصدار الأحكام . يشير تارلينج (1979) إلى أن المحاكم ، حتى داخل منطقة قوة شرطة واحدة ، قد تكون غير متسقة في أحكامها ، بل إنها لم تكن قلقة للغاية بشأن وجوب أن يكون الأمر كذلك . وتشير دراسة هوغارث (1971) المتعمقة لقضاة تورنتو إلى بعض الدلائل على سبب ذلك . ويخلص إلى أن القضاة يعتمدون نماذج متنوعة لإصدار الأحكام تُركز على جوانب مختلفة من عملية العدالة – العقاب ، وإعادة التأهيل ، والجزاءات العادلة ، إلخ .

ومن بين هذه النماذج ، والتي تتفاوت في تأثيرها ، الحاجة إلى خدمة المجتمع من خلال عملية إصدار الأحكام . وستعكس كيفية تحقيق ذلك الاحتياجات المُدركة للمجتمع ، بالإضافة إلى ميول المُحكِّمين الذين يتمتعون باستقلالية كبيرة وصلاحيات تقديرية واسعة . وتختلف أشكال العقوبة في ما قام به هارفي وبيز (1989) بمراجعة إنجلترا وويلز، بينما قام بيز (1994) بمراجعة العلاقة بين الدول الأوروبية . ورسم هاريس (1993) خرائط جغرافية لعقوبة الإعدام في الولايات المتحدة .

الخوف من الجريمة

من المفارقات أن نترك مناقشة الخوف من الجريمة إلى النهاية ، فالقلق من الجريمة أكثر انتشارًا ، وقد يكلف أكثر من الجريمة نفسها . يلجأ الجميع ، يوميًا ، إلى سلوكيات تجنب الجريمة . أصبح تأمين الأشخاص والممتلكات أمرًا روتينيًا لدرجة أن الوقوع ضحية للجريمة يُصبح أمرًا صادمًا . ومثل جوانب الجريمة الأخرى ، يتوزع الخوف بشكل غير متساوٍ . فالنساء يخشين أكثر من الرجال ، وكبار السن يخشون أكثر من الشباب ، وسكان المدن الداخلية يخشون أكثر من سكان الريف . تشير دراسات الخوف إلى وجود تمييز مهم بين المخاوف العامة بشأن الجريمة والمخاوف المحددة بشأن السلامة الشخصية .

يرتبط الخوف عمومًا بتصورات الجريمة المستمدة من وسائل الإعلام ، ومن التجارب غير المباشرة المنقولة داخل الحي السكني ، ومن الإشارات البيئية مثل الكتابة على الجدران وأعمال التخريب . هناك أدلة متزايدة على الروابط الوثيقة بين الخوف من الجريمة ومشاكل أخرى في المنطقة المحلية تُعد تهديدات رمزية أو فعلية . تُسمى هذه، بشكل فضفاض ، بفظاظة ، وتشمل القمامة ، والسكارى ، والجيران الصاخبين ،

والشباب المتسكعين ، وحتى السيارات المسرعة والكلاب غير الخاضعة للسيطرة . يرتبط الخوف من الجريمة على مستوى الحي السكني ارتباطًا وثيقًا بالتفكك الاجتماعي والحرمان ، ومشاعر العزلة ، والاغتراب ، والعجز ، ونقص الموارد المحلية في مواجهة الجريمة . تُبرز هذه الروابط المنظور الاجتماعي للخوف الذي يرى تأثير الجريمة ، والخوف مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالحياة المجتمعية ، بالإضافة إلى التصورات الفردية . لذا ، فإن مكان سكنك لا يقل أهمية عن أهمية الجريمة نفسها . علاوة على ذلك ، هناك ديناميكية في علاقة الخوف بالمجتمع . **الخوف من الجريمة ليس مجرد نتاج للظروف المحلية ، بل هو بحد ذاته عامل حاسم في تراجع منطقة ما** . لذا، فإن تجديد المنطقة ليس مجرد مسألة تحسين البيئة المادية ؛ بل يتطلب معالجة الاضطراب الاجتماعي في حياة المجتمع .

تركز العوامل الفردية في الخوف من الجريمة على الضعف - مشاعر الناس حول قدرتهم على حماية أنفسهم أو مواجهة العواقب . يقترح كيلياس (1990) أن هناك ثلاثة عوامل رئيسية في الضعف : التعرض للخطر ، وفقدان السيطرة (القدرة على الدفاع ، والحماية ، والهروب) ، وتوقع عواقب وخيمة . يتأثر الضعف أيضًا بأسلوب الحياة و التجارب السابقة مع الجريمة تُنتج أنماطًا معقدة من الخوف ، تختلف باختلاف الجنس والعمر . النساء وكبار السن أكثر خوفًا بشكل عام، لكن مخاطر وقوعهم ضحايا أقل - وهي مفارقات تم استكشافها بتفصيل (بين 1993؛ فالنتاين 1989؛ فاتح وساكو 1989).

العوامل البيئية مؤثرة في المخاوف الشخصية من خلال دورها في الضعف.

الخروج بمفردك بعد حلول الظلام يزيد من الخوف ، وكذلك البيئة التي تُشعر بالضعف من خلال الإشارات البصرية أو السمعية . إن الطريقة التي يدرك بها الناس الخطر ويتعلمون من خلالها التعامل معه هي مفتاح فهم كيفية تعامل الأفراد مع عواقب خوفهم.

الحد من الجريمة والخوف منها

أدى ارتفاع معدلات الجريمة على مدى العقود الأربعة الماضية إلى تزايد المطالب بحلول فعالة . في نظر الجمهور، يعني هذا في أغلب الأحيان المزيد من العقاب أو على الأقل التهديد بالعقاب . ومع ذلك ، فإن قراءة البيانات في الشكل 32.2 ستثير التساؤلات حول ما إذا كان من المرجح أن يكون لرفع "الرهان" على الجريمة (زيادة أحكام السجن) تأثيرًا كبيرًا على الضحايا عندما لا تؤدي سوى جرائم قليلة جدًا إلى سجن الجاني . وبالمثل ، فإن زيادة أعمال الشرطة قد حدّت بشكل كبير من إمكانية الحد من الجريمة مباشرةً عن طريق القبض على المجرمين.

للحد من الجريمة هو منع الجريمة في المقام الأول . لمنع الجريمة تاريخ طويل ومشرف . فمع السلامة العامة ، كان أحد ركائز "قانون بيل" الذي أدخل الشرطة كخدمة عامة في بريطانيا عام 1830. ومنذ أواخر القرن التاسع عشر، تضاءل دورها تحت ضغط تزايد احتراف الشرطة ، بحيث أصبح دورها بحلول ستينيات القرن العشرين يقتصر على تقديم المشورة بشأن أمن المباني . أعاد العقدان الأخيران الوقاية من الجريمة إلى الصدارة ، مع تعزيزها بشكل كبير وتوجهاتها الجغرافية الواضحة ، والتي تم تلخيصها في الجدول 32.1. يقترح هوف وتيلي (1998) تقسيم الوقاية إلى فئتين أساسيتين . تشمل الوقاية من الجريمة أنشطة إنفاذ القانون المصممة لردع المجرمين أو تقييدهم ، والتدابير الظرفية التي تهدف إلى منع فرص ارتكاب الجرائم . تشمل الوقاية من الجريمة التدابير الاجتماعية أو المجتمعية التي تمنع تطور الدافع الإجرامي ، وإعادة تأهيل المجرمين للحد من خطر العودة إلى الإجرام . يوضح نطاق الأنشطة المشمولة قوة الأساس الجغرافي للوقاية من الجريمة. ويظهر نظام الدوائر التلفزيونية المغلقة (CCTV) مرتين لتمييز نظامه التكميلي.

أدوار في الكشف عن الجريمة وردع المجرمين.

- من المرجح أن تكون التطورات الأخيرة في سياسة عدم التسامح مطلقًا أكثر فعالية في المناطق ذات معدلات الجريمة المرتفعة ، حيث يكون الدعم الشعبي قويًا .
- من غير المرجح أن يكون عدم التسامح مطلقًا فعالًا في المناطق ذات معدلات الجريمة المرتفعة حيث تنتشر ثقافة الجريمة الفرعية.
- يجب أن يحمي إنفاذ القانون هناك الملتزمين بالقانون مع عزل المجرمين أو معالجتهم أو إعادة تأهيلهم ، والتعامل مع الأسباب الجذرية للجريمة من خلال التجديد البيئي والاجتماعي.
- في المناطق ذات معدلات الجريمة المرتفعة ، سيكون التركيز على مساعدة المجتمعات المحلية على مساعدة نفسها من خلال توفير حماية أكثر فعالية . هناك مبادرات جديدة في مجال العدالة التصالحية تهدف إلى تسخير موارد المجتمع لإعادة تأهيل المجرمين من خلال الوساطة والتعويض .
- يتم معالجة مشاكل المناطق الساخنة من خلال كبح المجرمين (حظر التجول والقيود) الأوامر ، وكذلك من خلال تعزيز دور الأوصياء المؤهلين ، على سبيل المثال من خلال الحانات والنوادي التي توظف حراسًا مدربين .

هذا الاستعراض الموجز لا يُنصف الجهود الهائلة المبذولة لإيجاد طرق فعالة للحد من الجريمة - وهي جهود تلعب فيها المهارات الجغرافية دورًا حيويًا . يقدم الملحق 32.2 دراسة حالة في الحد من السطو على المنازل في هال ، والتي تم الاستشهاد بها كمثال على الممارسات الجيدة في الورقة البيضاء لمشروع قانون الجريمة والاضطرابات لعام 1997. يمكن تتبع أمثلة على الممارسات الجيدة في الحد من السطو في أمريكا من خلال شيرمان وآخرون (1997).

الخلاصة: إحياء دور المجتمع

ما تزال الجريمة والخوف من الجريمة مجالًا ذا إمكانات جغرافية كبيرة للطالب والباحث والممارس على حد سواء. بالنسبة للطالب ، كشف تحليل الأنماط المكانية عن عدد من المفارقات (الملحق 32.3)، والتي توضح الطبيعة المعقدة للعلاقات المعنية . في حين أن بعضها مُدرَك جيدًا ، مثل المفارقة المكانية لخوف النساء ، إلا أن تفسيرها في حالات أخرى ما يزال مُبهمًا نظرًا للتأثير الديناميكي للجريمة على المكان والزمان . ويُعَدّ المجتمع محورًا ناشئًا ومستمرًا للمنظورات الجغرافية حول الجريمة . يُعَدّ هذا ، من ناحية ، إعادة تأكيد للمواضيع الراسخة - التقليد البيئي لمدرسة شيكاغو - ولكنه يُمثل أيضًا تركيزًا أكثر معاصرة على الجوانب الاجتماعية والثقافية ، في الطرق التي تُصوَّر بها الهوية وتُحقق .

قد يفتقر مفهوم المجتمع إلى الوضوح، لكن أهمية العوامل التي تتجاوز الفرد ومحيطه المباشر مُثبتة جيدًا عبر مجموعة واسعة من القضايا المتعلقة بالجريمة والخوف . سواءً كان ذلك شارعًا أو حيًا أو كيانًا مكانيًا أقل وضوحًا ، فإن الدور المُحدِّد للمجتمع واضح ، وإن لم يكن من السهل دائمًا كشفه . ما يزال هناك الكثير مما يجب القيام به ، ليس أقله في محاولة تفسير المفارقات ، ولكن أيضًا في التعامل مع المفاهيم الجديدة للعدالة والإنصاف المكانيين التي يتطلبها إدراك الاختلافات في ردود فعل المجتمع على الجريمة .

بالنسبة للممارس ، يكمن المستقبل في تطبيق التقنيات الجديدة ومهارات البحث الجغرافي الجديدة . **وقد بلغت أنظمة المعلومات الجغرافية مرحلة النضج في تحليل أنماط الجريمة**. لم تعد تقتصر على التطبيق بأثر رجعي من قبل المتخصصين ذوي المهارات العالية ، بل أصبحت تُستخدم بشكل متزايد من قبل موظفي الخطوط الأمامية - ضباط الشرطة ، وموظفي المراقبة ، والأخصائيين الاجتماعيين - كأداة إدارية ، وخاصة

في تقييم المخاطر . ما يزال هذا النوع من التطبيقات في مراحله الأولى ، وما يزال هناك الكثير مما يجب القيام به لجعله أكثر فعالية . ما تزال ممارسات رسم الخرائط العرضية بدائية ، لكن الخرائط بدأت تظهر كوسيلة لتوصيل الفهم والتقييم في مجموعة متزايدة من السياقات المهنية . قوة الخريطة كوسيلة يتزايد إدراك الروابط بين الجريمة والمجتمعات التي يخدمها الممارسون . **ولا يقتصر التنميط الجغرافي للجريمة على مجرد رسم خرائط لأنماط الأحداث، بل يشمل اختيار المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية والبيئية ذات الصلة التي من شأنها إثراء فهم جدوى الحلول لمشكلة الجريمة** . ويتمثل التحدي الذي يواجهه علم الجغرافيا في الانتقال من فهم أسباب التركيزات المكانية للجريمة إلى الانخراط في تطوير استراتيجيات للوقاية من الجريمة ، تراعي الاحتياجات المحلية ، وتحد من تأثيرها على جودة حياة الفرد والمجتمع.

الملحق32.1

دراسة حالة : السطو المنزلي

يُعد السطو جريمة فريدة من نوعها نظرًا لارتباطه بين مسكن الضحية ومكان وقوعه . وهو أحد المصادر الرئيسية للخوف من الجريمة ، نظرًا للمشاعر القوية التي يثيرها انتهاك المساحة الشخصية. وقد خضع السطو لبحوث مكثفة ، ويُعد منعه أولوية رئيسية للعدالة الجنائية. وُجدت ست فرضيات مفيدة في تفسير التركيزات الجغرافية للسطو:

1- الثراء تُعد الأسر الأكثر ثراءً ، بشكل عام ، أكثر عرضة للسطو، ولكن هذا الدور يتطلب تحديدًا دقيقًا - فهو ثراء نسبي وليس مطلقًا، نظرًا لأهمية الرؤية وسهولة الوصول.
2- الضعف يجب التمييز بشكل أساسي بين ضعف المنزل وضعف الحي السكني ، حيث يبدو أن اللصوص يتخذون قرارين مكانيين منفصلين - إما السطو (اختيار المنطقة) أو أي منزل سيتم سطوه (أثناء التجول في المنطقة المختارة).
3- السمعة بعض المناطق تجذب المزيد من عمليات السطو نظرًا للصورة التي تعكسها . الأحياء المضاءة جيدًا والمرتبة والمعتنى بها جيدًا تجذب عمليات سطو أقل من الأحياء المهملة والمتهالكة. لكن رموز الثراء الواضحة تُعد أيضًا عامل جذب.
4- القرب معظم اللصوص شباب وانتهازيون. القرب من مناطق سكن المجرمين يزيد من خطر السطو. أصبح هذا العامل أقل أهمية، مع ازدياد تنقل المجرمين بسبب سرقة السيارات.
5- التركيز يُعد التعرض للسرقة مؤشرًا قويًا على أنماط السطو. نمط التكرار محلي للغاية ، لذا فإن التركيز يعزز الأنماط الموجودة.

التماسك الاجتماعي

هذا مهم في الإشارات البصرية التي تُقدم للمجرمين المحتملين - علامات المراقبة / الإشغال- وكذلك في حشد الحماية المجتمعية ، على سبيل المثال، مراقبة الأحياء السكنية . تنشأ عمليات السطو المتكررة من مزيج من:

1) عودة المجرمين لأنهم يعرفون كيفية الدخول ، أو لم يُكملوا العمل في المرة الأولى ، أو يعتقدون أن التأمين سيعوضهم عن البضائع، وما إلى ذلك؛ و
2) " تمييز" المنزل كهدف جذاب نظرًا للثراء ، والموقع ، وسهولة الوصول ، وقلة الإشغال ، وما إلى ذلك. المصادر: ديفيدسون 1984؛ بينيت 1989؛ هوف وتيلي 1998.

الملحق 32.2

مخطط غارثس للحد من الجريمة

يوضح مخطط غارثس للحد من الجريمة الشراكة العاملة في مجال منع الجريمة في منطقة كينغستون أبون هال ذات معدلات الجريمة المرتفعة . وشمل الشركاء شراكة سلامة مجتمع هال ، وشرطة هامبرسايد ، ومجلس مدينة هال ، وجامعة هال ، وشركة غارثس إنتربرايزز المحدودة . نُفذ المشروع في عام 1996 وتم تمويله من صندوق تحدي ميزانية التجديد الموحد.

الخلفية

غارثس هي منطقة سكنية تعود إلى سبعينيات القرن الماضي تضم حوالي 2200 مسكن مجلسي منخفض الارتفاع في منطقة برانشولم في هال . عانت المنطقة من ارتفاع سريع للغاية في معدلات الجريمة في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات . وبحلول عام 1994، تجاوز معدل حوادث السطو ستة أضعاف المتوسط الوطني في عام 1994 ، وقعت 540 عملية سطو على منازل جارث . وأثبت تحليل أنماط الجريمة أن منزلًا واحدًا من كل خمسة منازل تعرضت للسطو تعرض للضحية مرتين أو أكثر، أي أعلى بنسبة 50% من معدل حدوثها بالصدفة . ومن المرجح أن تتكرر عمليات السطو في غضون ثلاثة أشهر وأن تحدث في وضح النهار . كما كان الجيران أكثر عرضة للسطو.

الأهداف

الحد من الجريمة والخوف منها من خلال معالجة الجريمة الرئيسية المتمثلة في السطو، مع الاهتمام بشكل خاص بمشكلة التكرار . اعتماد نهج من مستويين للحد من الجريمة . تضمنت المرحلة الأولى وضع علامات على الممتلكات لتعزيز كل من منع الجريمة والكشف عنها . وفي حالات السطو اللاحقة ، كان على أعضاء المخطط تركيب نظام إنذار متطور مع استجابة ذات أولوية مضمونة من قبل شرطة هامبرسايد. كانت أهداف المخطط هي: تسجيل 50% من المنازل في العقار، وهي نسبة عالية لضمان فعالية وضع علامات على الممتلكات؛ للحد من عمليات السطو على المنازل بنسبة 50% في المنازل المُعلَّمة و10% في أماكن أخرى.

النتائج

انضم 60% من المنازل في منطقة غارث إلى البرنامج وتم وضع علامات على ممتلكاتها . انخفاض بنسبة 47% في عمليات السطو وانخفاض بنسبة 65% في عمليات السطو المتكررة . يتجاوز الانخفاض في قيمة البضائع المسروقة على مدى عامين التكلفة الإجمالية للبرنامج . كما انخفضت الجرائم الأخرى في المنطقة بنسبة تصل إلى 32% . استفادت جميع المنازل في المنطقة من انخفاض معدل الجريمة . شعر الأعضاء بأمان أكبر في منازلهم بعد البرنامج . أدلة قليلة على النزوح إلى أشكال أخرى من الجريمة أو إلى مناطق أخرى قريبة.

أسباب النجاح

ضمنت مشاركة السكان المحليين معدل إقبال مرتفع من خلال الثقة في البرنامج . ضمنت الشراكة القوية والتخطيط الدقيق توفير الحماية عند الحاجة. المصدر: ديفيدسون 1998

الملحق 32.3

المفارقات المكانية في الجريمة والخوف منها

1- حتى في المناطق ذات معدلات الجريمة المرتفعة ، يميل الناس إلى الاعتقاد بأن الجريمة يرتكبها شخص آخر في مكان آخر . إزاحة الخوف ، نظرية الغريب، التنميط المكاني. (انظر كونكلين 1975؛ هيندلانج وآخرون 1978؛ دامر 1974)

2- الأحداث المحلية تزيد من الخوف ، بينما لا تفعل أحداث المسافة . تأثير وسائل الإعلام ، فرضية الغرس ، مفهوم الرنين. (ينظر جيربنر وآخرون 1979؛ سميث 1985؛ ويليامز وديكنسون 1993)

3- الجريمة تزيد من التماسك الاجتماعي في بعض المناطق، وتقلل منه في مناطق أخرى . "وظيفة الانحراف" لدوركهايم. (انظر كونكلين 1975)

4- خوف النساء يكون أعظم في الأماكن التي يكنّ فيها أقل عرضة للخطر. تفسير "لاعقلانية" الخوف؛ الفضاء والنظام الأبوي. (انظر باين ١٩٩٣؛ فالنتاين ١٩٨٩)

5- حراسة الأحياء أكثر نجاحًا حيثما تكون أقل حاجة . التعريفات المتناقضة للنجاح تجعل تقييم منع الجريمة أمرًا صعبًا. (انظر حسين ١٩٨٨؛ بينيت ١٩٩٠؛ روزنباوم ١٩٨٧)

6- المناطق الأكثر إضاءةً تشهد أعلى معدلات الجريمة . قد تختلف الآثار طويلة المدى في منع الجريمة اختلافًا كبيرًا عن الآثار قصيرة المدى. (ينظر أتكينز وآخرون ١٩٩١؛ تاونسند ١٩٩٧)

<u>دليل لمزيد من القراءة</u>

تُعد دراسة جون كونكلين (1975) لمدينة بوسطن نقطة انطلاق ممتازة حول الجريمة والمجتمع، ولا تزال ذات أهمية بالغة. ويقدم هاريس (1980) وهربرت (1982) وديفيدسون (1981) مراجعات تكميلية أوسع لجغرافية الجريمة. يُعد كتاب برانتينغهام وبرانتينغهام (1984) نصًا شاملًا يغطي الأنماط الزمنية والمكانية ومستويات البحث المختلفة. ويحتوي مجلدان أحدث حُررًا على نطاق أوسع بكثير من المواد - إيفانز وهربرت (1989) وإيفانز وآخرون (1992). للاطلاع على مراجعة معاصرة لعلم الجريمة البيئي، انظر بوتومز (1994). يُعد كتاب هيل (1996) أفضل مراجعة للخوف من الجريمة، حيث يتضمن قسمًا عن التأثيرات البيئية. ويقدم هوف وتيلي (1998) مقدمة مباشرة للوقاية من الجريمة، ومراجعة أكثر شمولًا لجيلينغ (1997).